ما لا يكون جملة

د. سعود بن أحمد المنيع
قسم اللغة العربية – كلية التربية بالزلفي
جامعة المجمعة

ما لا يكون جملة

د. سعود بن أحمد المنيع

قسم اللغة العربية - كلية التربية بالزلفي
جامعة المجمعة

تاريخ تقديم البحث: ١/ ١/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٩/ ٣/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

تقوم فكرة البحث على تتبع ما لا يكون جملة من الأبواب النحوية، ودراسة ذلك والنظر فيه، وبحث ما ورد فيه من خلاف بين النحويين، وما هو محل إجماع، سواء أكان ذلك في العُمَد التي يسند إليها أم غيرها؟

وهذا البحث إنما هو إسهام في دراسة الجملة، إذ عرض الأبواب النحوية وبيَّن ما يمتنع أن يقع منها جملة، مع إيراد الخلاف في ذلك وترجيح ما يظهر للباحث صوابه.

الكلمات المفتاحية: جملة، مفرد، لا يكون، مرفوع، الإسناد، اسم.

That which cannot be a sentence

Dr.Saoud Ben Ahmed Al Maneia
Az-Zulfi College of Education
Majmaah University

Abstract:

This research investigates the Arabic syntax Abwab that do not constitute a sentence. It purports to explore these Abwab and find out the points of agreements and disagreements among grammarians on the matter, be it in the primary or the secondary sources .

In so doing, the research seeks to contribute to the study of the sentence by discussing the Arabic syntax Abwab and explaining those Abwab that can't make a sentence. The research has also tried to look at the different explanations of these Abwab and make a synthesis out of it.

key words: The sentence. Cannot be. The Inflected agent. Attribution. Noun.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

فدراسة الجملة من حيث العموم لم تأخذ حقها ونصيبها من الدراسات النحوية لا سيما في الدرس النحوي القديم، ولكنها كانت حاضرة منذ نشأة النحو الأولى. ومؤكَّد أن دراستها لم تكن بمستوى دراسة المفردة مع أن دراستها لا تقل أهمية عن دراسة المفردة، ولكن دراسة المفردات استحوذت؛ لكونها اللبنة المهمة والأساسية في بناء الجملة، فكان النحويون يبنون دراستهم للجملة من دراستهم للمفردات، فحكموا على الجمل بحسب وقوعها موقع المفردات، فكل جملة صح وقوع المفردة موقعها فلها محل من الإعراب وما لا فلا.

وبعد تتبع دراسة الجملة في الدرسين القديم والحديث وجدت أن دراسة الجملة تزداد تدريجيًا في العصور المتأخرة، ولكن تلك الدراسات تتركز على تقسيمات الجملة الشهيرة من حيث كونُها اسمية أو فعلية، ومن حيث محلها من الإعراب وعدمه، فصنفت في ذلك المصنفات ونُظِمت المنظومات، ولعلماء القرن السابع والثامن القِدْح المعلَّى في ذلك؛ إذ أفردوا دراسة الجملة بمصنفات مستقلة، كما فعل المرادي وغيره، وربما بسَطوا في دراستهم للجملة وتقسيماتها في مصنفاتهم النحوية كما فعل أبو حيان، وابن هشام، وغيرهما، وسيأتي بيان ذلك في الدراسة.

وهذا البحث يدور في رحى الجملة والمفردة جميعًا؛ إذ يبحث ما يمتنع أو يترجح عدم وقوعه جملة من أبواب النحو مما يستحق وظيفة نحوية، كالمبتدأ،

والفاعل، والمفاعيل، والمجرورات، ونحو ذلك، ولم أر من خصَّ ذلك ببحث، فلم شتاته وجمع متفرقه.

جاء في مصنفات النحويين قديمًا وحديثًا نفي ما يقع جملة من أبواب النحو مشتتًا مفرقًا لم يجمع وربما جاءت عَرَضًا في كثير منها، فجاء هذا البحث لِيجمع ذلك الشتات، ويجيب عن سؤال يكثر تداوله بين المختصين حول الوظائف النحوية التي يمتنع وقوعها جملة.

هذا وقد جاء هذا البحث لينظر فيما لا يكون جملة في ضوء أقوال العلماء والراجح من آرائهم، فيعرض أقوالهم في كل مسألة من مسائل هذا البحث، ثم يذكر ما يراه راجحًا.

ويقتضي البحث أن يكون مقسمًا على النحو الآتي:

مقدمة تبين المراد من عنوان البحث، وتوضح أهميته وجدته، ثم مدخل حول دراسة الجملة لدى العلماء والدارسين.

ثم بعد ذلك دراسة المسائل في أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما لا يكون جملة من المرفوعات.

المبحث الثاني: ما لا يكون جملة من المنصوبات.

المبحث الثالث: ما لا يكون جملة من المجرورات.

المبحث الرابع: ما لا يكون جملة من التوابع.

ثم يلي ذلك خاتمة تسفر عن أهم نتائج البحث.

ووفقًا للخطة الموضوعة، فإن منهج البحث يقتضي استقراء ما في التراث النحوي من أحكام وآراء، واستخلاص ما فيها مما يمتنع وقوعه جملة من أبواب النحو.

والله سبحانه وتعالى أسأل هداية الصواب، وقبول العمل.

مدخل

لم تحظ دراسة الجملة بعناية النحويين –لا سيما القدماء– كما حظيت المفردة، فقد انصرف جلّ اهتمامهم إلى النظر في المفردات وما لها من أحكام إعرابية، فنظروا فيها وفي أقسامها (اسم، وفعل، وحرف)، وأوغلوا كثيرًا في دراسة العوامل بأقسامها وتأثيرها في تحديد إعراب المفردات اللغوية داخل التركيب، ولم تلق دراسة الجملة تلك العناية التي نراها ظاهرة في المفردات، ولم نر مصنفًا من مصنفاتهم يختص بالجملة بالرغم من أهميتها وأنها لا تقل شأنًا عن المفردة، ولعل ذلك يعود لأمور عامة وخاصة، فأما العامة فإن مرحلة التقعيد والتأسيس يجب أن تتركز على اللبنة الأولى في التركيب، والمفردة هي لبنة بناء الجملة، ثم إن المراحل الأولى ارتبطت ارتباطًا وثيقًا في ملاحظة الخطأ وتتبعه والسعي لمواجهته، وكانت الأخطاء كثيرًا ما ترتبط في إعراب المفردات فانصبت الجهود عليها لرصدها ومحاولة تصحيحها.

وأما الخاصة فتعود لأمرين أساسيين:

الأول: عناية القدماء بالعامل، فقد شَغَلَ العاملُ النحويين عن دراسة الجملة؛ لظهور أثره في المفردة أكثر من الجملة، فكان تناولهم للجملة مرهونًا في حدود ارتباطه بالمفرد ووقعها موقعه من العوامل يقول ابن الخشاب:" اعلم أن أصل الجمل الاستقلال بنفسها، والمفرد ليس كذلك إلا أنها قد تقع موقعه في

بعض الاستعمال، فتكون كغير المستقل، ويحكم عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه"[١].

وهذا هو ما لفت انتباه بعض المحدثين في جعله السبب الأول في عدم عناية القدماء بالجملة، يقول مهدي المخزومي:" لا أعرف أحدًا من النحاة عُني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في (مغني اللبيب)، ولعل لذلك سببًا هو أنهم عُنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل كما يظهر في الكلمات العربية المعربة"[٢]. ونجد السبب نفسه عائقًا عن دراسة الجملة لدى محمد حماسة إذ يرى أنَّ:" من آثار فكرة العامل في النحو العربي أنه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية، بل تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل...، واهتمت كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها"[٣].

الثاني: عناية القدماء بالعلامة الإعرابية(الحركات)؛ مما أدى إلى" أن ملاحظة الحركة جعلت الدرس النحوي ينظر إلى الجملة مفتتة ومجزأة. وهذا آخر ما يمكن أن نقول عنه إنه وظيفة علم النحو الأساسية وهي دراسة التراكيب، فلم نجد عناية تذكر بالجملة وأنماطها، ولا توفرًا مباشرًا على دراستها"[٤].

---

(١) المرتجل٣٤٠.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه٣٤.

(٣) العلامة الإعرابية١٨٢.

(٤) الجملة الشرطية١٩.

وأول ما يلفت انتباهنا في تناول القدماء للجملة هو المصطلح، فمصطلح الجملة لا يكاد يرى في مصنفات النحويين الأولى، فسيبويه لم يستخدم مصطلح الجملة على أنه مصطلح نحوي[١]، وذكر محمد حماسة أنه لم ير المصطلح في كتاب سيبويه بمعنييه الاصطلاحي واللغوي. والصواب أنه ذكره بالمعنى اللغوي في أكثر من موضع بصورة الإفراد والجمع[٢]، وإن كان سيبويه لم يعبر بمصطلح الجملة بمعناه النحوي فقد عبَّر عنها بمصطلحات أخر، كالفعل[٣]، والكلام[٤]، ولا ضير في ذلك كله إذ سيبويه ينهج "في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، ويدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص؛ ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسنًا وقبحًا، أو كثرة وقلة، ولا يكاد يعرف معرفًا، أو يلتزم مصطلحًا...على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم"[٥].

الكلام عند سيبويه مقصود به الجملة في مصطلح من بعده من النحويين كما أفصح عن ذلك ابن جني في قوله:" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد،

---

(١) انظر: معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه. مجلة الدراسات اللغوية ج٨/ العدد١، ١٠٤.

(٢) انظر: الكتاب١/٣٢، ٣/٤،٢٠٨،١١٩/١٩٣.

(٣) انظر: الكتاب٢/٣٥٠، ٣/٦٤.

(٤) انظر: الكتاب١/٢٥، ٧٨.

(٥) سيبويه إمام النحاة١٥٨.

وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءِ وعاءِ في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[١]. وإن كان ما ذكره ابن جني ليس محل اتفاق بين النحويين[٢].

ويستخدم الفراء في(معاني القرآن) مصطلح الجملة ولكن ذلك نادرٌ جدًا[٣]، وإنما يكثر استعمال مصطلح الجملة عند المبرد[٤] مقارنة بالسابقين، ويزداد ظهور المصطلح وفشوّهِ عند نحاة القرن الرابع؛ لتوسعهم أكثر من سابقيهم في دراسة الجملة والنظر في تقسيماتها من حيث محل الإعراب وعدمه، كما وقع عند ابن السراج[٥]، والسيرافي[٦]، وابن جني[٧]، وغيرهم.

ويجدر بنا ونحن ننظر في شأن الجملة عند القدماء أن ننبه إلى أنهم في الحقيقة لم يهملوها مطلقًا، بل إنهم درسوها ولكن لم تكن تلك الدراسة بمستوى دراستهم للمفردات، في التحليل والتفصيل، يقول تمام حسان:" المعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام

---

(١) الخصائص١/١٧، وانظر: في بناء الجملة العربية٢٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب٤٩٠، والأشباه والنظائر٢/٣٩١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل١٥.

(٣) انظر: معاني القرآن٢/١٩٥.

(٤) انظر: المقتضب١/١٤٦، ٢/١٢، ١٦، ٦٤، ٣/١٢٧، ٢٧٩، ٤/١٢٥، ١٩٣.

(٥) انظر على سبيل المثال: الأصول١/٥٨، ٢/١٧٩، ٢٧٦.

(٦) انظر على سبيل المثال: شرح كتاب سيويه١/٦١، ٢/٢٦.

(٧) انظر على سبيل المثال: الخصائص١/٢٨، ٣١، ١٠٦، وسر صناعة الإعراب١/٢٧٧، ٣١٣، ٢/٢٨٨.

والتمني...، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبنى على اعتبار المقام في تحديد المعنى وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يُعنوا بجمعها في نظام كامل"[1].

إن دراسة قدماء النحويين للجملة لم يكن بالمستوى الذي كان عليه مَن بعدهم من علماء القرن الرابع وما بعده، فلم نر في دراسات القدماء تلك الدراسات المستقلة بشأن الجملة وتحليلها كما وقع في مصنفات المتأخرين؛ إذ جعلوا النظر في الجملة قسيم المفردة في دراستها والنظر في أنواعها وما تستحقه من إعراب وغير ذلك، ولا سيما عند علماء القرنين السابع والثامن فلهم عناية جليَّة بشأن الجملة لم تكن بذلك الظهور والاستقلال عند علماء القرن الرابع، فأَوْلَوا الجملة عناية عظيمة كما نراه عند أبي حيان وابن هشام في(مغني اللبيب)، وأفردوا دراسة الجملة بمصنفات مستقلة تضاهي دراسة المفردات كما فعل المرادي في دراسته للجملة وخصها بنظم معين يتداوله الناس اليوم يعرف بـ(بأبيات الجمل) ذكر فيه الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب، كما أفردها برسالة مستقلة ترجمها بـ(رسالة في جمل الإعراب)، وهي مطبوعة ينتفع بها الناس اليوم، والعُنَّابي في رسالته (الحلل في الكلام على الجمل) تحدث فيها بالتفصيل عن الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها، وهي مطبوعة بأيدي الناس اليوم.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها١٦.

وتجدر الإشارة قبل الخوض في مسائل البحث إلى أن الأبواب النحوية، أو ما يسميه بعض المحدثين الوظائف النحوية تنقسم باعتبار الإفراد والجملة إلى أقسام:

- ما يكون مفردًا وجملة كالخبر وما أصله الخبر، والحال، والنعت، ونحو ذلك.
- ما لا يكون إلا جملة، وحمل عليه: جواب الشرط، وبعض أخبار النواسخ، مثل: (كاد) وأخواتها، و(أنَّ، وكأنَّ) إذا خُففتا، وبعض ما يقع مضافًا إليه، كالذي يأتي بعد (إذ، وحيث)، ونحو ذلك.
- ما يكون مفردًا فقط، ولا يكون جملة، وهذا ما عليه مدار البحث.

المبحث الأول: ما لا يكون جملة من المرفوعات

أولًا: المبتدأ وما أصله المبتدأ

المبتدأ وما أصله المبتدأ وظيفة مسند إليها في الجملة العربية ويبتدأ بها الكلام، والأصل فيه الإفراد؛ لأنه محكوم عليه، واختلف في صحة مجيئه جملة على أقوال:

أولها: المنع مطلقًا، وهذا قول جمهور النحويين[١]، واختاره الفارسي[٢]، وصرح به ابن جني[٣]، ونسبه ابن هشام للأكثرين[٤]، فالمبتدأ عندهم لا بدَّ أن يكون اسمًا مفردًا؛ " لأنه لا يبتدأ إلا بالأسماء المفردة، ويتعذر تقدير الجمل في المفردات"[٥]؛ إذ المسند إليه محكوم عليه ومخبر عنه وهذا لا يتأتَّى مع الجمل إلا إن حملت على المفرد نحو: (لا إله إلا الله كلمة التوحيد)، فالجملة المكونة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها المحذوف وتابعه، كل ذلك في تأويل المفرد المحدَّث عنه، وإن كانت صورته صورة الجملة، فالإسناد هنا ليس مرادًا لدى النحوي، بل المراد اللفظ، فيعطى حكم اللفظ المفرد، قال ابن الحاجب:" لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة إلا إذ قصد به نفس اللفظ، فيكون حينئذٍ كالمفرد في الحكم"[٦].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل١/٥٥، ونتائج الفكر٤٢٩.

(٢) التعليقة١/٧.

(٣) الخصائص١/٣١٤، وسر صناعة الإعراب١/٣٧٣.

(٤) مغني اللبيب ٥٥٩، وانظر: مقومات الجملة العربية١٨٧.

(٥) الطراز١/٣٥٦. وقد علل ابن الحاجب عدم وقوعه جملة في إملاء مستقل ضمن أماليه٢/٧٦٤.

(٦) الأمالي٢/٨٨٢، وانظر: المقاصد الشافية٢/٥٤٠.

ثانيها: جواز مجيء المبتدأ جملة، وبه قال هشام الضرير، وثعلب، وجمع من الكوفيين[١]، وكأن ابن جني يترخص في المبتدأ ما لا يترخص بالفاعل، ولا سيما أنه قد ورد أن الصفة(الجملة) أقيمت مقام الموصوف (المبتدأ)[٢].

ثالثها: الجواز فيما سمع فقط، قال به محمد حماسة عبد اللطيف من المحدثين، فرأى أن المبتدأ جاء في مواضع من القرآن الكريم جملة على غير المألوف من أمره[٣]، فيبقى وروده جملة متفردًا لا يقاس عليه[٤].

والذي يظهر أن المبتدأ لا يكون جملة؛ لكونه محكومًا عليه، ومخبرًا عنه، والإخبار لا يكون إلا عن الاسم، فهو مسند إليه، ولا يكون الإسناد لجملة؛ إذ الجمل نكرات؛ لوقوعها في موقع الحال ولوصف النكرة بها، والأولى بالإسناد أن يكون لمعرفة إلا إن قصد اللفظ دون المعنى، فحينها يمكن وروده جملة في الظاهر؛" لأن المعنى معنى المفرد، نحو: سواء عليَّ أقمت أم قَعَدْتَ. وهو كثيرٌ في القرآن والكلام العربي؛ لأن (أقمتَ أم قعدت) في تقدير: قيامُك وقُعودُك"[٥].

---

(١) التذييل والتكميل١/٥٥. وقد ذهب الفراء إلى عدم الجواز، وتأوّل ما جاء مخالفًا لذلك. معاني القرآن٢/٣٢٣.

(٢) الخصائص٢/٣٧٠، وسر صناعة الإعراب١/٢٨٨.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴿٢٤﴾﴾[الروم:٢٤]، ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ ﴿٧٣﴾﴾ [القصص: ٧٣].

(٤) انظر: في بناء الجملة العربية٧٠.

(٥) المقاصد الشافية٢/٥٤٠. وانظر: شرح الكافية٣/٨٦.

ثانيًا: الفاعل وما ينوب عنه

الفاعل وما ينوب عنه محكوم عليهما داخل الجملة ومسند إليهما كذلك ويراد به عند أهل العربية "كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء"[١]، وهكذا نائب الفاعل فقد ينوب عن الفاعل: المفعول أو الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر كل ذلك محمول على الفاعل نحويًا وإسناديًا وليس نائبًا عن الفاعل في المعنى.

الخلاف في مجيء الفاعل ونائبه جملة قريب من الخلاف الحاصل في المبتدأ؛ لأنَّ كلًا من المبتدأ والفاعل محكوم عليهما في الجملة ومحدث عنهما ومسند إليهما.

وقد جاء الخلاف في الفاعل ونائبه على أربعة أقوال:

أولها: المنع مطلقًا، وذهب إليه جمهور البصريين والفارسي[٢]، والسهيلي[٣]، وابن الشجري[٤]، وابن يعيش[٥]،وهو الصحيح عند أبي حيان[٦] وابن هشام[٧]،

---

(١) الخصائص١/١٨٥.

(٢) انظر: الشعر٢/٤٩٦، ٥٢١، والتعليقة١/٧.

(٣) انظر: نتائج الفكر٤٢٩.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري٢/٣٧.

(٥) انظر: شرح المفصل٤/٨٦.

(٦)انظر: البحر المحيط١/٢١١.

(٧) انظر: مغني اللبيب٧٥٥، وشرح شذور الذهب٢٢٣.

والعنابي[١]، والأصح عند السيوطي[٢]، وهو ما يُفْهمُ من بعض كلام سيبويه[٣].

وقد تأولوا كل ما جاء ظاهره أن الفاعل أو نائبه جملة بتأويلات:

الأول: أن يكون هناك سابك محذوف، وهو (أنْ) وحدها دون أخواتها[٤].

الثاني: أن يكون الفاعل هو ما دل عليه ظاهر الجملة.

الثالث: أن يكون الفاعل محذوفًا وإن لم يقم في اللفظ ما يقوم مقامه[5]، ويقدرون في النائب ضمير المصدر، والجملة بعده تكون مفسرة له، كما في قوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴿١١﴾﴾[البقرة: ١١]، فجملة النهي مفسرة للضمير، وهذا مردود بصحة وقوع الجملة محكية في محل المفعول كما سيأتي[6].

ثانيها: الجواز مطلقًا، وممن قال به: هشام، وثعلب وبعض الكوفيين[٧].

ثالثها: التفصيل، وذهب إليه الفراء وجماعة من النحويين، فيجيزون إن كانت الجملة في موضع فاعل أو نائبه لفعل من أفعال القلوب والفعل معلق عنها، نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو، وعلم أقام عبد الله أم بكر. ويمنعون:

---

(١)انظر: الحلل في الكلام على الجمل٥١.

(٢) انظر: همع الهوامع٢/٢٧٢، والأشباه والنظائر٢/٤٥.

(٣) انظر: الكتاب١/٢٣.

(٤)انظر: الحجة للقراء السبعة٤/١٥٥، وشرح التسهيل١/٢٣٣.

(٥)انظر: التذييل والتكميل١/٥٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل٦/٢٥٩، ومغني اللبيب٥٢٥.

(٧) انظر: الشعر٢/٥٢١، والخصائص٢/٤٣٥.

يسرني يخرج عبد الله، ويتأولون ما ظاهره ذلك، ونسب هذا القول لسيبويه[١]، قال أبو حيان:" وكلام سيبويه يحتَمِل"[٢]، وانتصر له ابن ولاد[٣] وقال به السيرافي[٤].

رابعها: الجواز في ضرورة الشعر فقط، وهو ظاهر كلام ابن جني[٥]، وابن عصفور[٦].

خامسها: الجواز بشرط كون الفعل قلبيًا، وأن تكون الجملة معلقة بالاستفهام وحده دون سائر المعلقات. وقد قال بهذا القول ابن هشام[٧]، وليس هو المشتهر عنه، واختاره الدماميني[٨].

ومما سبق يتبين أن إسناد الأفعال خاص بالأسماء، لا سيما هنا في باب الفاعل؛" لأنه يُضْمَرُ، ويكنى عنه، ويثنى ويجمع. ولا يجوز شيء من ذلك في الجمل"[٩]، وما جاء على خلاف ذلك فمحمول على الحكاية؛ إذ " الجملة لا

---

(١) انظر: التذييل والتكميل١/٥٦. وانظر: الكتاب٣/١١٠، ومعاني القرآن٢/١٩٥، ٢٣٣..

(٢)التذييل والتكميل١/٥٦، وانظر: مغني اللبيب٥٥٩.

(٣)انظر: الانتصار١٨٧.

(٤)انظر: شرح كتاب سيبويه١/٤٧.

(٥)انظر: الخصائص٢/٤٣٥.

(٦)انظر: ضرائر الشعر٢٦٥.

(٧)انظر: مغني اللبيب٥٢٤. وسبق القول بأن ابن هشام صحح القول بالمنع مطلقًا، وهذا لا يمنع من أن يكون له في المسألة رأيان.

(٨) انظر: تعليق الفرائد٤/٢١٨.

(٩) المقاصد الشافية٢/٢٩٣.

تقوم مقام الفاعل إلا محكية"[1]، أو يقتصر بما ورد في السماع على أن " نمضي في ربط كل جملة من الجمل التي خرجت عن مألوف الاطراد الذي قعد له النحاة بالموقف الذي ترد فيه، وسياقها الذي يطلبها على النحو الذي جاءت به، وينظر إليها على أنها شوارد ندَّت عن السمت العام لنظام الجملة"[2]، وهذا أولى من المنع المطلق مع وجود شواهد ليست بالقليلة تخالف ذلك من القرآن الكريم وكلام العرب، ومن ثمَّ تأويلها على أوجه لا يخلو بعضها من تكلف وشذوذ.

(١) شرح الكافية١/٢١٧.

(٢) في بناء الجملة العربية٦٤.

المبحث الثاني: ما لا يكون جملة من المنصوبات

أولًا: المفعول به

المفعول به لا يكون إلا اسمًا[١]؛ "لأنه مخبر عنه في المعنى"[٢]، وهذا ظاهرٌ، فعمرٌو في قولك: (ضرب زيد عمْرًا) اسم مخبر عنه، والضمير الكاف في: (بَشَّرْتُكَ) وقعت موقع الاسم المفرد، ولا يصح أن يقع شيء من ذلك موقع الجمل، ويدخل في هذا الحكم المفعول الأول من باب ظن، والأول والثاني من باب علم وأخواتهما، فهذه إنما لزمت الإفراد باعتبار أصلها، وهو المبتدأ فلها أحكامه، ومنها أنه لا يكون جملة[٣]، وكذلك يجري حكم الإفراد في المفعول الثاني من باب (أعطى وكسا)، فإنه "لا يجوز أن يكون المفعول الثاني فيه إلا اسمًا محضًا، ولا يجوز أن يقع موقعه فعل ولا جملة"[٤].

وكذلك المنادى فإنه مفعول في الأصل من جهة اللفظ والمعنى كما هو عند سيبويه وجمهور النحويين[٥]؛ ولذا لزم أن يكون اسمًا مفردًا بإجماع النحويين[٦]، قال ابن الناظم:" المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا

---

(١) ويعده النحويون من علامات الأسماء. انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٣١٩.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك١/٢٨٣.

(٣) انظر: البديع١/٤٥٧، وشرح الكافية٤/٣٤٢.

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل٣٨٩.

(٥) انظر: الكتاب١/٢٩١، والمقتضب٤/٢٠٢، وشرح التسهيل٣/٣٨٥، والتذييل والتكميل١/١٣،٥٢/٢١٩.

(٦)انظر: الإنصاف١٠٠.

اسمًا؛ لأنه مخبر عنه في المعنى"[١]، وما أتى في ظاهره أن المنادى جملة كأن يدخل حرف النداء على فعل ونحوه فمؤول إما بكون المنادى محذوفًا، وإما على جعل أداة النداء للتنبيه؛ لأن (يا) تكون للنداء وتكون لمجرد التنبيه[٢].

والاسم المنصوب على الاختصاص ليس بمنأى عن المنادى فهو مفعول في الأصل لفعل لا يستعمل إظهاره على حد قول سيبويه[٣]،" فيجيء لفظه على موضع النداء نصبًا؛ لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء مجراها في النداء؛ لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: إنا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء"[٤].

وذكر الفارسي:" إلا أن هذا يجري على حرف النداء، يعني أن ما اختُصَّ قد يجري على حرف النداء نحو: اللهمَّ اغفر لنا أيتها العصابة، وأنا أفعل كذا أيها الرجل، ليس يُنادي نفسه إنما يخصها"[٥].

وإنما يقع موقع الجملة مما هو في محل المفعول ما يأتي:

---

(١)شرح الألفية٢٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل١/٥٢، ١٣/٢٣٥.

(٣) انظر: الكتاب١/٢٩١، ٢/٦٦.

(٤) الكتاب٢/٢٣٣.

(٥) ١/٢٦١.

أولًا: المفعول الثاني من باب(ظن)، والثالث من باب(علم)، فهما في محل الخبر، فروعي الأصل في ذلك، فكان لهما ما للخبر من حيثُ جوازُ وقوعها جملة.

ثانيًا: المحكية بالقول أو بمرادفه فإنها تقع جملة، وتسمى: مقول القول؛ لأن من شأن القول إذا وقعت بعده جملة أن تحكى.

وهذه الجملة المحكية تقع في محل النائب عن الفاعل لاسيما إذا أريد لفظها كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴿١١﴾ ﴾[البقرة: ١١]، ومن باب أولى وقوعها موقع المفعول؛ مع أن "الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة"(١).

وقد اختلف النحويون في المحكية بالقول أفي محل المفعول به أم المفعول المطلق؟

ذهب الجمهور إلى أنها في موقع المفعول به قال سيبويه:" واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان

(١) مغني اللبيب٥٣٨.

كلامًا لا قولًا"[١]، واختاره السيرافي[٢]، والرضي[٣]، وهو الأظهر عند أبي حيان[٤]، والصواب عند ابن هشام[٥]، والعنابي[٦].

وذهب ابن الحاجب إلى أنه من المفعول المطلق، ونسب القول إلى المحققين[٧]. وحجته أن القول غير متعدٍ، فالذي يذكر بعده في موضع المصدر[٨]، وقد وهَّمه الرضي بذلك فقال:" وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولًا بها، لا مفعولًا مطلقًا، على ما وهم المصنف؛ وذلك لأن معنى: قلت زيد قائم: قلت هذا اللفظ، فهو مقول"[٩].

ثالثًا: الجملة المعلَّق عنها العامل[١٠]، كقوله تعالى: ﴿ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ ﴿١٢﴾ ﴾ [الكهف١٢].

---

(١) الكتاب١/١٢٢.

(٢)انظر: شرح كتاب سيبويه٣/٢٣٨.

(٣)انظر: شرح الكافية٤/١٧٧.

(٤)انظر: التذييل والتكميل٦/١٣٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب٥٣٩.

(٦)انظر: الحلل في الكلام على الجمل٥١.

(٧) انظر: أمالي ابن الحاجب١/١٩١.

(٨) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب٢/٤٦٤.

(٩) شرح الكافية٤/١٧٧.

(١٠) انظر: الكتاب١/٢٣٥-٢٣٦.

ويُعْلَمُ مما سبق أن المفعول به لا يكون جملة إلا ما وقع موقع الخبر كالمفعول الثاني من باب ظن، أو المفعول الثالث من باب علم، أو ما كان محكيًا ويلحق به المعلق فعلها، وما عدا ذلك فاسم مفرد يقع عليه فعل الفاعل.

ثانيًا: المفعول المطلق

مما يخبر عنه من جهة المعنى المفعول المطلق مصدرًا كان أو غير مصدر[١]؛ وعليه فإنه لا يصح أن يكون جملة، وهو ما كاد يُجْمَعُ عليه عند النحويين[٢]، وانفرد ابن الحاجب فذهب إلى أن المفعول المطلق قد يكون جملة[٣]، وذلك إذا وقعت بعد قول مثل: (قلت: زيد قائم)؛ لأن القول غير متعدٍ إلى مفعول، فيلزم أن يكون ما بعده مصدرًا، وكأنها بمنزلة: قلت قولًا أو قلت هذا القول، ونحو ذلك مما يجعلها بمحل المفعول المطلق. وقد مر بيان المسألة والخلاف فيها في (المفعول به).

وذهب الرضي إلى أن الجملة تقوم مقام المصدر في مثل: (فاها لفيك)؛ لقيامها بمعنى المفرد[٤]. والصحيح أنها مفعول به، وهو ما ذهب إليه سيبويه[٥]، وجعل ابن مالك الحكم بالمصدرية على هذه الأسماء مخالفًا للصواب، ومن قال به فهو بمعزل عن الصواب[٦].

---

(١) المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، وتطلق عبارة غير المصدر على ما ناب عنه من ألفاظ، نحو: ضربته سوطًا، وأكرمته كل الإكرام، ونحو ذلك.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية ١/٣١٩.

(٣) انظر: الأمالي ١/١٩١.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/٢٣٢.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣١٥-٣١٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/١٩٥.

ثالثًا: المفعول له

يتوافق المفعول له مع المفعول المطلق في شرط المصدرية فيهما، وقد تضافرت نصوص النحويين على اشتراطها في المفعول له، وإن كان هناك من يرى أن المفعول له لا يشترط فيه المصدرية فيجيء من غيرها، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن يونس" أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبدٍ، يجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث. وذلك أنَّهم شبّهوه بالمصدر"(١)، وقال أبو حيان في المفعول له:" وأجاز بعضهم أن يكون غير مصدر، نحو: جئت للسمن، ولورود مثل هذا وجب أن يتأول على حذف المصدر المضاف، كأنه قال: ابتغاء السمن؛ لأن الذوات لا تكون عللًا للأفعال"(٢).

المفعول له اسم مخبر عنه من جهة المعنى؛ إذ إنه إخبار عما وقع الفعل من أجله، وهذا لا يتأتَّى مع كونه جملة، فوجب أن يكون اسمًا ظاهرًا، وهو على حد سيبويه" موقوعٌ له، لأنَّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه"(٣).

ويذهب بعض المحدثين إلى أن النحويين أهملوا جملة المفعول له، فأخذ يدرس بعض الجمل التي استلها من بعض كلام المعاصرين وغير المعاصرين، ويَشْتَمُّ فيها معنى السببية ويجعلها مفعولًا له، وهي في حقيقتها لا تخرج عن كونها حاليةً،

---

(١) الكتاب ١/٣٨٩.

(٢) النكت الحسان١٠٣.

(٣) الكتاب ١/٣٦٧.

ويقول:" وكانت الجملة التعليلية التي أطلقوا عليها حالية موضع همي الأكبر في هذه الدراسة؛ لأني لم أجد أحدًا من النحاة ذكر أنها تعليلية في محل نصب المفعول له من حيث الدلالة والإعراب...، وأظن أن عدم تصنيفهم لها في ذلك المضمار ناجم عن تداخلها العميق بالحال" إلى أن يقول:" رأيي بصوابية إعرابها مفعولًا له"(١).

وهو بهذا يتغافل عن أهم شرط في المفعول له وهو أنه لا يكون إلا مصدرًا(٢)، " وإنما وجب أن يكون مصدرًا؛ لأنه علةٌ وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا...، والمصادر معانٍ تحدث وتنقضي؛ فلذلك كانت علة"(٣). والنظر إلى معنى التعليل وحده سيجترنا إلى حمل كثيرٍ من الجمل وأشباه الجمل إلى وظيفة المفعول له؛ إذ معنى التعليل يدخل عرضًا في كثير من التراكيب، وهو في شبه الجملة أكثر؛ لا سيما أن حروف الجر لا تخلو من معنى السببية في غالبها، ولم يقل أحد من النحويين بأن شبه الجملة في محل نصب مفعول له إلا أن يكون الزمخشري في تفسيره، وتبعه بذلك العكبري(٤)، ولا وجه لما قالاه؛ إذ الحمل على المحل إنما يكون لو كان النصب

---

(١) الجملة الواقعة مفعولًا له١٢. والتداخل بين الحال والمفعول له وارد فيما لو كان كل منهما مصدرًا، ولا عكس، فالمصدر يأتي حالًا، ولا يأتي المفعول له جملة، وهو ما بينه سيبويه بأن أهل الحجاز قد ينصبون باب المصادر بالألف واللام على أنه موقوع له. الكتاب١/٣٨٥.

(٢) انظر: الكتاب١/٣٦٧، والأصول١/١٩٤.

(٣) شرح المفصل٢/١٣٨.

(٤) انظر: الكشاف٢/٥٩٥، والتبيان٢/١١٥٥.

للمفعول له هو الأصل، وليس كذلك، بل الصحيح " أن حرف الجر هو الأصل في المفعول من أجله"[1]، وقد جعل ابن الحاجب (اللام) في المفعول له بمنزلة (في) في المفعول فيه[2].

(١) البسيط١/٤٦٨، وانظر: البحر المحيط٢٣/٢٩٧.

(٢) انظر: الأمالي٢/٥٦٦.

رابعًا: المفعول معه

من الأصول المقررة لدى النحويين في باب المفعول معه- أنه لا يكون إلا اسمًا، فليس منه الفعل المضارع المسبوق بواو بمعنى (مع) نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، ولا الواو المتبوعة بجملة، نحو: سرت والشمسُ طالعة، فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة(١).

وليس أحد من النحويين يجيز مجيء المفعول معه جملة إلا ما حكاه ابن هشام عن صدر الأفاضل الخوارزمي في نحو: (جاء زيد والشمسُ طالعة) قال:" وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة"(٢)، قال السيوطي:" فرَّ من جعلها حالًا؛ لأنها لا تنحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة"(٣).

والذي أتبينه مما بين يدي من مصادر أن صدر الأفاضل الخوارزمي لم يقل: إن المفعول معه يجيء جملة؛ لأمرين:

الأول: أن صدر الأفاضل لا يرى باب المفعول معه في الأصل، وهو عنده من باب الحال، وأن واوه من الواوات التي سها النحويون فيها عن كونها حالية(٤).

---

(١) انظر: أوضح المسالك٣٠٣.

(٢) مغني اللبيب٦٠٦.

(٣) همع الهوامع٢/٢٤٠.

(٤) انظر: التخمير١/٤٤٤.

الثاني: ما أثبته صدر الأفاضل نفسه أن الجملة من باب الظرف قال:"كما أن الواو في قولك: جئت والشمس طالعة، للمفعول فيه"[1]. وهو ما حكاه ابن هشام في (مغني اللبيب) عن ابن جني.

وبهذا نستطيع القول بأن وقوع المفعول معه جملة ممتنع بالإجماع.

(١) السابق١/٤٤٤.

خامسًا: التمييز

يتفق النحويون على أن التمييز لا يكون جملة[١]، وإنما هو اسم مفرد، وذلك لوجهين:

الأول: في كونه يشبه المفعول الذي لا يكون إلا مفردًا.

والثاني: أنه قد يكون فاعلًا في المعنى، نحو: (طاب زيد نفسًا) أي: طابت نفسه، أو مفعولًا، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴿١٢﴾﴾ [القمر: ١٢]، أي: وفجرنا عيونَ الأرض[٢]، وقد تقرر من قبل أن كلًا من الفاعل والمفعول ممتنع وقوعه جملة.

وقد ضعف ابن إياز أن يكون ذلك سبب لزوم التمييز الإفراد[٣]، فذهب إلى أن مشابهة التمييز للمفعول ليست هي التي ألزمت التمييز الاسمية؛ لأن الشيء إذا شابه الشيء لا يجرى مجراه بإطلاق.

والمتجه أنَّ حمل باب التمييز على باب المفعول به قوي؛ لما بين البابين من شبه، وربما كان التمييز مفعولًا في الأصل كما سبق في الوجه الثاني، والمقرر في العربية ما حكاه سيبويه عن العرب أنهم" يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[٤].

---

(١) انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل١/٥٠٤، وانظر قبل ذلك: شرح المفصل٢/١٨١.

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول١/٤٦١. وانظر: توجيه اللمع٢٠٩.

(٣) انظر: قواعد المطارحة١٨٣.

(٤) الكتاب٣/٦٤٦.

ويمكن أن نخلص من قضية المفاعيل إلى أن"كون الكلمة مفعولًا بها أو فيها أو من أجلها أو معها أو مفعولًا مطلقًا- لا يصح شيء من ذلك كله في الفعل، والعلة في أن كل واحد من المفعولات مخبر عنه من جهة المعنى بأنه فَعَل أو فعل به أو فعل فيه أو فعل له أو فعل معه"[1]، ولا يصح شيء من ذلك في الجملة أيضًا.

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣١٩.

سادسًا: المستثنى

المراد بجملة المستثنى تلك الواقعة بعد أداة الاستثناء، وليست الأداة داخلةً فيها، كما في الجملة المستثناة بالفعل (خلا) و(عدا) و(حاشا) و(ليس) و(لا يكون)، فهذه لا تخلو إما أن تكون من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وإما أن تكون حالية. وجهان حكاهما ابن عصفور وأبو حيان[١].

وأما (إلا) فإن الأصل فيها لدى كثير من النحويين أن تدخل على الاسم، وإن وقع بعدها فعلٌ فهو مؤول باسم[٢]، ومع ذلك فما بعد (إلا) لا يخلو من حالات ثلاث:

الأولى: أن يكون من الاستثناء المفرغ، وهذا حكمه كحكمه خارج الاستثناء، فيجوز أن يكون مفردًا أو جملة حسب ما تقتضيه العوامل، والجملة محلها بعد إلا كمحلها لو لم تكن (إلا)، فقد تكون حالية وقد تكون غير ذلك[٣].

الثانية: أن يكون ما بعد (إلا) متصلًا بما قبلها، فهذا لا يكون إلا مفردًا عند جمهور النحويين، ولا يصح وقوعه جملة قال الرماني:" الاستثناء من موجب بمنزلة مفعول(ضربت)، وما جرى مجراه مما لا يكون إلا مفردًا، دون جملة"[٤]، وعلة ذلك عند سيبويه أنه" إنما منع الأب أن يكون بدلًا من القوم أنك لو

---

(١) انظر: شرح الجمل٢/٢٦٥، والتذييل والتكميل٨/٣٢١.

(٢) انظر: شرح التسهيل٢/٢٧٥، وشرح الكافية٢/١٣٨.

(٣) انظر: دراسات لأسلوب القرآن١/٣٠٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه٥٣٣.

قلت: أتاني إلا أبوك كان مُحالًا. وإنما جاز ما أتاني القومُ إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك"[١]. وإن ورد ما بعدها مرفوعًا فلا يجوز جعله مبتدأ محذوف الخبرِ، ويكون المستثنى جملة؛ إذ لا دليل على الخبر في كثير من ذلك[٢].

وأجاز بعض النحويين وقوعه جملة، ونسب ذلك لابن خروف[٣]، وقال به ابن مالك، وحمل عليه كثيرًا من الشواهد ولا سيما الحديثية التي ورد فيها ما بعد (إلا) مرفوعًا في استثناء تام مثبت كما في قوله صلى الله عليه وسلم:"كل أمتي معافى إلا المجاهرون"، ونحو ذلك[٤]، وجعله ابن هشام هو الحق قال في عدِّ الجمل:" والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة..."[٥]، وانتصر له الدماميني، وقال فيها:" أهمل الأكثرون عَدَّ هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب وينبغي أن تُعَدّ"[٦].

ونسبَ ابن مالك هذا القول للفراء مستندًا إلى ما وجَّه به قوله تعالى:

﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۗ ﴿٢٤٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، برفع (قليل)[٧] على أنه مبتدأ[٨].

وهذا مردود عند الجمهور، وحملوا ما جاء مرفوعًا بعد (إلا) في استثناء تام مثبت على وجوه عدة:

---

(١) الكتاب٢/٣٣١.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع٣/٣٢٢، والتذييل والتكميل٨/٢٠٤، والبحر المحيط٣/٧٥.

(٣) انظر نسبته له في: شواهد التوضيح والتصحيح٩٤، ولم أجد قوله في مصنفاته التي بين يدي.

(٤) انظر: السابق٩٤.

(٥) مغني اللبيب٥٥٨.

(٦) تعليق الفرائد٦/١٣.

(٧) قرأ بها أبيٌّ، والأعمش. انظر: مختصر في شواذ القرآن٢٢.

(٨) انظر: معاني القرآن٢/١٦٦، و ١/٢٩٨ وشواهد التوضيح والتصحيح٩٦.

أولها: وهو أقواها وأولاها بالصواب، أن يكون محمولًا على الوصف[١]، وهو ظاهر كلام سيبويه، وعقده بباب فقال:" هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة مثل وغير"[٢]، وهو اختيار المبرد قال:" وَتقول على هَذَا: جَاءَنِي الْقَوْم إِلَّا زيدٌ، ولا يكون إِلَّا نعتًا"[٣]، وبه قال ابن السراج[٤]، والفارسي[٥]، وقال به ابن خروف في بعض ما ذهب إليه[٦]، وابن يعيش[٧]، وهو الصحيح عند السمين[٨]، وانتصر له أبو حيان فأجاز في التام المثبت النصب والإتباع على الوصف قال عن الاستثناء:" وإذا لم يفرغ والكلام موجب نحو: قام القوم إلا زيدًا، فالأفصح النصب ويجوز رفعه، قالوا على النعت"[٩]، وهو اختيار الإمام الشاطبي إذ يرى:" أن غير النصب جائز، وذلك في الاستثناء المتصل؛ فإنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدًا. جاز لك أن تقول: إلا زيدٌ بالرفع،

---

(١) إطلاق الوصف هنا مختلف فيه، فقيل: إنه الوصف الصناعي، وقيل: إنه الوصف النحوي، وقيل غير ذلك. والصواب هنا أن المراد الصفة التي هي النعت. انظر: شرح الجمل، لابن عصفور٢/٢٥٨، وارتشاف الضرب٣/١٥٢٦، والمساعد١/٥٨٠.

(٢) الكتاب٢/٣٣١.

(٣) المقتضب٤/٤١١.

(٤) انظر: الأصول١/٣٠١.

(٥) انظر: الإيضاح٢٢٩.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي٢/٩٦١.

(٧) انظر: شرح المفصل٢/٢١٩.

(٨) انظر: الدر المصون١/٤٦٩.

(٩)النكت الحسان١٠٦.

فيجري صفةً على الأول حملًا على (غير)؛ إذ كان أصلها الصفة، وكذلك تقول: مررت بالقوم إلا زيدٍ، ومن كلامهم: لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لغُلِبْنا"[١].

وهكذا حمله ابن عصفور، ورأى أن الوصف بـ(إلا) يخالف الوصف بغيرها من الصفات في أنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة[٢]، وتكون " الصفة عارضة في (إلا)، والاستثناء عارض في (غير)"[٣].

وعلى هذا الوجه يمكن أن يحمل الكثير من الشواهد التي جاء فيها ما بعد (إلا) مرفوعًا في استثناء تام مثبت من القراءات القرآنية والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية.

ثانيها: أن الاستثناء في ظاهره مثبت، ولكن هو في الحقيقة محمول على النفي، فالرفع في قراءة: ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴿٢٤٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] محمول على: لم يطيعوه إلا قليل. قال بذلك الزمخشري[٤]، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل؛ إذ جعله من النفي المؤول، وهو قول ليس بشيء كما قال أبو حيان[٥]، ولا يخلو من ضعف؛ إذ كل مثبت يمكن حمله على ضده.

---

(١)المقاصد الشافية٣/٣٤٦.

(٢)انظر: شرح الجمل٢/٢٥٨.

(٣)المقتصد في شرح الإيضاح٢/٧١١.

(٤) انظر: الكشاف١/٣٢٣.

(٥) البحر المحيط٣/٧٢.

ثالثها: أنه مرفوع بفعل محذوف. قاله العكبري[١]. وهو بعيد؛ إذ تقدير فعل محذوف يمكن أن يقال في كل ما أشكل تأويله. والتقدير لا بد أن يحكمه الفعل المذكور، وما قدره العكبري لا يرتبط بالفعل المذكور وإنما هو شيء تكلَّفه هو، وجعل أبو حيان هذا القول من تخليط بعض المعربين[٢].

رابعها: أنه محمول على البدل قال به ابن الضائع[٣]، وأن (إلا) هنا لها حكم (غير) في جواز إبدالها، وضعف القول بالبدل في الإثبات العكبري وابن يعيش، وأبو حيان وبيَّن أنه لا يصح البدل؛ إذ لا يصح تكرار العامل ها هنا[٤].

الثالثة: أن يكون ما بعد (إلا) منقطعًا عما قبلها، وهو ما كانت (إلا) فيه بمعنى (لكن)، فكأن ما بعد (إلا) منقطع عما قبلها في المعنى[٥]. والنحويون فيه على مذهبين:

الأول: أنه لا يكون جملة، ولم يرد عندهم في عداد الجمل، ونسبه الرضي إلى سيبويه قال:" وما بعد (إلا) عنده مفرد سواء كان متصلًا أو منقطعًا"[٦].

الثاني: صحة وقوعه جملة، قال أبو حيان: "وقد زعم بعض النحويين في الاستثناء المنقطع المقدر بـ(لكن) إذا لم يكن بعده ما يصح أن يكون خبرًا، أنّ

---

(١) انظر: التبيان١/٨٥.

(٢) البحر المحيط٣/٧٤.

(٣) انظر: شرح الجمل٣/٣٢٤.

(٤) انظر: التبيان١/٨٥، وشرح المفصل٢/٢٢٠، والنكت الحسان١٠٦.

(٥) قال العكبري:" ومعنى المنقطع: أنه لا يكون داخلًا في الأول، بل يكون في حكم المستأنف، وتقدر (إلا) فيه بـ(لكن)"التبيان١/٣٤٣.

(٦) شرح الكافية٢/٨٢.

الخبر محذوف، وأنه في موضع رفع؛ لجريان (إلا) وتقديرها بـ(لكن)"[1]، وهو ما يفهم من بعض كلام سيبويه في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) على خلاف ما حكاه عنه الرضي قال:" هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا). وذلك قولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، كأنك قلت: مررت بقوم زيد خير منهم، إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل زيدًا خيرًا من جميع من مررت به"[2].

وحكى الصبان عن الدماميني أنه "متى كان ما بعد (إلا) جملة فـ(إلا) بمعنى (لكن)، ولو كان الاستثناء متصلًا"[3].

ويتقرر على هذا أن الاستثناء المنقطع يكون مفردًا ويكون جملة، وذلك لأن ما بعد (إلا) في الاستثناء المنقطع الذي بمعنى (لكن) ليس استثناءً حقيقيًا، " وإنما ذكر على سبيل الاستدراك لا الاستثناء"[4]، وهذا هو ما عناه سيبويه عندما رأى أنَّ حمل هذا النوع من الأمثلة على الاستثناء يؤدي إلى المحال[5]، وبهذا صح مجيئه جملة كما صح مجيئه مفردًا.

---

(١) البحر١٦/٦٦٨.

(٢) الكتاب٢/٣٤٢.

(٣) حاشية الصبان٢/١٤٢.

(٤) تعليق الفرائد٦/١٢.

(٥) انظر: الكتاب٢/٣٣١.

المبحث الثالث: ما لا يكون جملة من المجرورات

المجرور بالحرف

تقرر لدى النحويين أن المجرور بحرف الجر لا يكون إلا مفردًا، ولا يجوز أن يكون جملة، وعلى ذلك بُنِيَتْ قواعد اللغة عندهم وبَنَوا أحكامهم على ذلك، ومن ذلك أنهم حكموا بفتح همزة (إنَّ) بعد حرف الجرّ في نحو: عجبت من أنّك منطلق، أي: من انطلاقك؛ " لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردًا"(١).

قال أبو حيان:" وإنما لم يجز أن تكون الجملة في موضع جر؛ لأن الجمل لا تدخل عليها حروف الجر في فصيح الكلام، لا يقولون: عجبت من يقوم زيد، ولا: عجبت مِن زيدٌ قائمٌ"(٢).

ولم يأت خلاف في كون مجرور الحرف مفردًا إلا خلاف لم يشع –كما عبَّر ابن الخشاب(٣)–، وهو ما ذهب إليه الزجاج وابن درستويه(٤) في أن (حتى) إذا دخلت على جملة فإنها تكون في محل جر بها، كما في قول جرير(٥):

وَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُورُ دِمَاؤهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

---

(١) التصريح٢/٣٢.

(٢) التذييل والتكيل١١/٢٥٢.

(٣) المرتجل٣٤٤.

(٤) انظر: مغني اللبيب٥٠٦.

(٥) ديوانه٤٥٧.

فذهبا إلى أن جملة(ماء دجلة أشكل) في محل جر، وقد ردَّ هذا جماعةٌ من النحويين كالفارسي[١]، وابن الخشاب[٢]، وابن الخباز[٣].

وحسب هذا القول ضعفًا أن فيه تعليقَ حرفِ الجر عن العمل، و"حروف الجر لا تعلق"[٤].

وإذا تقرر ذلك، فإن (حتى) تكون حرف ابتداء، و(ماء) مبتدأ، و(أشكل) خبر له، والجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية. قال سيبويه:" والرفع جائز كما جاز في الواو وثم، وذلك قولك: لقيت القوم حتى عبدُ الله لقيته، جعلت عبد الله مبتدأ، وجعلت (لقيته) مبنيًا عليه كما جاز في الابتداء كأنك قلت: لقيت القوم حتى زيد ملقي، وسرحت القوم حتى زيد مسرح، وهذا لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لم تذكر فعلًا"[٥].

---

(١)انظر: الإغفال٢/٧٦

(٢)انظر: المرتجل٣٤٤.

(٣)انظر: توجيه اللمع٢٤٤.

(٤) الكتاب٣/١٤٧.

(٥) الكتاب١/٩٧.

المبحث الرابع: ما لا يكون جملة من التوابع

أولًا: عطف البيان

لم يذكر أحد من جمهور النحويين جواز مجيء عطف البيان جملة، أو تابعًا لها، أو أن يكون فعلًا، وكأنهم لا يجيزون ذلك، ونسب ابن هشام نفي وقوعه جملة للجمهور، وذكر من وجوه الفرق بين عطف البيان والبدل:" أنه لا يكون جملة بخلاف البدل"(١).

وخالف جمهور النحويين في جواز مجيء عطف البيان جملة الشلوبين؛ لأنه حمل الجملة التفسيرية التي هي عند الجمهور لا محل لها من الإعراب على عطف البيان، ويرى التفصيل في الجملة المفسرة، فلا تكون عنده لا محل لها من الإعراب بإطلاق، بل إنها على حسب ما تفسره فإن فسرت ما له محل فلها محل وإلا فلا محل لها(٢)، واختار السيوطي رأي الشلوبين وقال: "والقَوْل بِأَن المفسرة لَا مَحل لَهَا هو الْمَشْهُور. وَقَالَ الشلوبين: إِنَّه لَيْسَ على ظَاهره، وَالتَّحْقِيق: أَنَّهَا على حسب مَا كَانَت تَفْسِيرًا لَهُ فَإِن كَانَ الْمُفَسّر لَهُ مَوضِع فَكَذَلِك هِيَ وَإِلَّا فَلَا، وَمِمَّا لَهُ مَوضِع قَوْله تَعَالَى:﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ٩ ﴾ [ٱلۡمَائِدَة: ٩] فَقَوله: (لَهُم مغْفرَة) فِي مَوضِع نصب؛ لِأَنَّهُ تَفْسِير للموعود بِهِ، وَلَو صرح بالموعود بِهِ لَكَانَ مَنْصُوبًا وَكَذَلِكَ ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩ ﴾ [ٱلۡقَمَر: ٤٩] فـ(خلقناه) فسر عَامِلًا فِي (كل شَيْء) وَله

(١) مغني اللبيب٥٩٤. وانظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل٢٦٣.

(٢) انظر نسبته له في: مغني اللبيب٥٢٦.

مَوضِع كَمَا للمفسر؛ لِأَنَّهُ خبر لإنَّ. وَهَذَا الَّذِي قَالَه الشلوبين هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي، وَعَلِيهِ تكون الْجُمْلَة عطف بَيَان أَو بَدَلًا"[1].

وإلى ذلك ذهب العكبري في بعض ما ذهب إليه، فأجاز وقوع عطف البيان جملة، ولما عدّد الفروق بين عطف البيان والبدل لم يذكر-كعادة النحويين-أنه لا يكون جملة[2].

واختار قولَ الشلوبين ابنُ هشام في بعض ما ذهب إليه[3] على خلاف ما جاء في (مغني اللبيب)؛ إذ ذكر أن النحاة لم يذكروا أن الجملة تقع عطف بيان، ولا مانع عنده من تسمية الجمل المفسرة عطف بيان، فيكون لها موضع.

وما ذهب إليه الشلوبين هو ما عليه بعض مفسري القرآن ومعربيه فيجيزون وقوع عطف البيان جملة، وحملوا عليه بعض آيات القرآن الكريم، وقد جعل الإمام الطبري جملة: ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ﴾ [آل عمران: ٥٩] بيانًا[4]. وربما قصد بقوله:(بيانًا) المعنى اللغوي وليس المعنى الوظيفي. وقد جعل

(١) همع الهوامع٤/٥٦.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن٢/١٠٤٣، ١١٢٠.والمتبع ٢/٤٢٢.

(٣) انظر: مختصر التذكرة٣٢١.

(٤) انظر: جامع البيان٥/٤٦٣.

الزمخشري[1]، وأبو حيان[2]، ومن ذهب مذهبهما من المتأخرين عطفَ البيان جملةً[3].

ومن الممكن أن نخلص مما سبق بأن نفي وقوع عطف البيان جملة ليس قطعيًا فإن بعض الآيات الكريمة تحتمله كما سبقت الإشارة إليها في أقوال المفسرين والمعربين، وإن كان الأشهر والأكثر أنه لا يقع؛ لأنه في الأصل إجراء الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في التوضيح والتبيين عندما يكون الثاني أبْين من الأول وأعرف منه.

(١) انظر: الكشاف٢/٤،١٥٧/١٠٩.

(٢) انظر: البحر المحيط٢٥/١٦٩.

(٣) انظر: الفتوحات الإلهية٢/٣١٠، والتحرير والتنوير٨/٩١، ٢٣/١٤.

ثانيًا: البدل

اختلف النحويون في وقوع البدل جملة من جملة أخرى، فذهب جمهورهم إلى أنه لم يثبت وقوع البدل جملة من جملة، ويرون لها إعرابًا غير البدلية[١]، وجعلوا مما يدل على مفارقة الصفة للبدل: أنّك تصف بما لا يجوز فيه البدل، نحو الفعل والفاعل والابتداء والخبر، نحو: مررت برجل قام أخوه، وبرجل أبوه منطلق. ولو أردت أن تجعل شيئًا من ذلك بدلًا لم يجز، وتوسع أبو حيان في نفي وقوع الجملة بدلًا من جملة ورأى أن إبدال الجملة من الجملة ليس معهودًا في لسان العرب، واعترض على القائلين بوقوعه جملة بأن استدلالهم لا تقوم به حجة[٢]، وذكر ابن الصائغ أن:" للنحاة في إبدال الجملة من الجملة خلافًا"[٣].

وأجاز إبدالها من جملة أخرى مطلقًا ابن الخباز[٤]، والدماميني[٥]، والسيوطي[٦]، واشترط ابن الأثير أن تتفق الجملتان في المعنى[٧]، واشترط بدر

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة١/١٤٩، ومغني اللبيب٥٢٦.

(٢) انظر: البحر المحيط٢١/٦٠٨، ١٣/٣٠٥، وارتشاف الضرب٤/١٩٧٢.

(٣) انظر: حاشية الشهاب١/٣٤٣.

(٤) انظر نسبته له في: ارتشاف الضرب٤/١٩٧٢.

(٥) انظر: تعليق الفرائد٤/١٨٠.

(٦) انظر: همع الهوامع٥/٢٢١.

(٧) انظر: البديع١/٣٥٢.

الدين ابن مالك أن تكون الثانية أَوْفَى بتأدية المقصود من الأولى[١]، واختاره ابن هشام في (مغني اللبيب)[٢].

وحكى الأزهري عن التفتازاني[٣] الجواز إلا في بدل الكل من الكل فإنه لا يتحقق في الجمل.

وحكى المرادي الجواز عن كثير من النحويين[٤]، وهو الأظهر؛ لكثرة وروده في اللغة والقرآن[٥].

وأما عن وقوع البدل جملة من مفرد فمنعه بعض النحويين كابن العلج قال أبو حيان في بعض كلامه عنه:" تبين من كلام هذا الإمام، أنه لا يجوز أن تكون الجملة بدلًا من المفرد"[٦] بحجة أن الجملة قد تقع في موضع البدل من مفردٍ مسند إليه، والجمل لا يسند إليها[٧]، ولأن "البدل في تقدير تكرير العامل، والعامل في المفرد لا يعمل في لفظ الجملة"[٨].

---

(١)انظر: شرح الألفية٥٦٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب٥٩٦.

(٣) انظر: التصريح٣/٦٥٤.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك١/٦٤٠.

(٥)انظر: دراسات لأسلوب القرآن١١/٥٨.

(٦)البحر المحيط٢٣/٢٥٦.

(٧)انظر: التذييل والتكميل١٣/٥٠، ٥١.

(٨)خزانة الأدب٥/٤٦٥.

وذهب ابن جني وتبعه الزمخشري وابن مالك وناظر الجيش وغيرهم إلى جواز وقوع الجملة بدلًا من مفرد[1]. ولعل هذا هو الأولى بالصواب. والجواب عن كون الجملة البدلية تقع في موضع التابع لمسند إليه أو نحو ذلك كأن يكون المفرد مجرورًا بحرف الجر والجملة لا تجر به؛ لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل- فإن القاعدة المقررة أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، فيغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

وأما أن البدل على نية تكرير العامل وعامل المفرد لا يعمل بلفظ الجملة فهذا القول ليس موضع إجماع بين النحويين، بل ظاهر كلام سيبويه، والمبرد أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فهو كغيره من التوابع[2].

(١)انظر: المحتسب٢/١٦٦، والكشاف٢/٢،١٠٢/٥٦٤، وشرح التسهيل٣/٣٣٩، وتمهيد القواعد٧/٣٤١٩.

(٢) انظر: الكتاب١/١٥٠، وشرح التسهيل٣/٣٣٠، وارتشاف الضرب٤/١٩٦١، وشرح المفصل٣/١٧٠.

الخاتمة

خلص البحث إلى جملة من النتائج منها:

- أن الوظائف النحوية تنقسم باعتبار الإفراد والجملة إلى أقسام:
- منها ما يكون مفردًا وجملة كالخبر وما أصله الخبر، والحال والنعت.
- منها ما لا يكون إلا جملة، وحمل عليه جواب الشرط، وبعض أخبار النواسخ إذا خففت.
- منها ما يكون مفردًا فقط، ولا يصح مجيئه جملة.
- ما أسند إليه إسنادًا معنويًا في الجملتين الفعلية والاسمية فحقه أن يكون مفردًا لا جملة كالفاعل ونائبه، والمبتدأ وما أصله المبتدأ.
- المفاعيل وما ألحق بها كالمنادى والاختصاص ونحوها يجب ألا تكون جملة، إلا ما كان أصله خبرًا، أو ما حُكِي منها فحكمه حكم المفرد.
- ينسب لصدر الأفاضل جواز مجيء المفعول معه جملة، وهذا بعيد جدًا؛ لكون صدر الأفاضل لا يرى المفعول معه مطلقًا، ويعد واوه من الواوات التي سها النحويون فيها؛ لأنها عنده حالية وما بعدها حال.
- جرى اتفاق النحويين على أن التمييز لا يكون جملة، وإنما هو اسم مفرد، وحمل ذلك على مشابهته للمفعول، ولأنه ربما كان فاعلًا في المعنى.
- الاستثناء لا يكون جملة إلا إن كان مفرغًا أو منقطعًا بمعنى (لكن)، فهي جملة أخرى،.
- يطلق القول على جملة المستثنى، ويقصد بها تلك الواقعة بعد أداة الاستثناء، وليست الأداة داخلةً فيها، كما في الجملة المستثناة بالفعل (خلا) و(عدا)

و(حاشا) و(ليس) و(لا يكون).

- الصواب في مجرور الحرف أنه لا يكون جملة، وما ورد فيه من خلاف من بعض النحويين كابن درستويه وغيره، فليس بخلاف شائع، ولا مقبول؛ لأن الصحيح أن الحروف لا تدخل على الجمل.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، دمشق، د. ط ، د.ت.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٥، ١٤٠٩هـ١٩٨٩م.
- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عبد الله عمر إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي١٤٢٤هـ.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٩هـ.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق: د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: جواد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د.ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر، ١٣٧٦هـ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر١٤٠٨هـ.

- البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: فتحي علي الدين وصالح العايد، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- التخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدى، ط ٣، ١٤٢٦هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: د. علي فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي ابن أم قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ.
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، لأبي أوس الشمسان، مطابع الدجوي، عابدين، ط ١٤٠١،١هـ-١٩٨١م.
- الجملة الواقعة مفعولًا له، لرياض العثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١١٤٣٦هـ-٢٠١٦م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل: للخضري، تعليق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للشيخ محمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق: عبد السلام أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي(عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان، البابي الحلبي، د.ت.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٤هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د. ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- ديوان جرير، عناية: محمد الصاوي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، د. ت.
- شرح الألفية: لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع، تحقيق: يحيى حسون، دار بغداد، بغداد، ط١، ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام، عناية: يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- شرح الكافية، للرضي، تحقيق: يوسف عمر، منشورات جامعة بنغازي، د.ت.
- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: د. سيف العريفي، رسالة جامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: فهمي أبو الفضل، مراجعة: رمضان عبد التواب وزملائه، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- الشعر، للفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٥هـ.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- الطراز، ليحيى العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان الجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
- في بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- الحلل في الكلام على الجمل، لشهاب الدين أبي العباس العنابي، تحقيق: إبراهيم أبو عباة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٥م.
- المتبع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحصول في شرح الفصول: لابن إياز، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ.
- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، لمحمد جلال التباني، تحقيق: جابر السريع، مؤسسة الريان، بيروت، ط١٤٣٤،١هـ.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، د. ط، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٧هـ.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف ، مصر، ١٤١٥هـ.
- مقومات الجملة العربية، لعلي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- نتائج الفكر: للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، د.ت.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

المجلات

- معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه، لمحمد عبدو فلفل. مجلة الدراسات اللغوية ج٨/ العدد١، ١٠٤.